2886 رقم

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
26 MAR 1985
LIBRARY

التوزيع : عام

E/ECWA/XI/11
١٢ آذار/مارس ١٩٨٤
الاصل : بالانكليزية

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الحادية عشرة
٢٢-٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤
بغداد، العراق

البند ١١ من جدول الاعمال المؤقت

# قضايا التعاون والتكامل الاقليمي

(مذكرة من الامين التنفيذي)

١- اعتمدت الاكوا في دورتها العاشرة القرار ١١٩ (د-١٠) بشأن هيكل رسم السياسة العامة للجنة. وطلب القرار الى الامين التنفيذى من بين جملة أمور أن يدرج في جدول الاعمال المؤقت للدورات المقبلة بندا خاصا حول موضوع أو قضية معينة ذات أولوية تواجهها بلدان المنطقة.

٢- ولم تكن هذه القضايا غائبة عن اهتمام الاكوا، فهي تشكل جوهر وثائق عديدة قدمت الى اللجنة في دوراتها السابقة، ومنها الاستراتيجية الانمائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في اطار عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث (E/ECWA/97/Add.1) وبرنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ (E/ECWA/CMTP/WP.2/1/Rev.1) اللتان تعرضان عددا من القضايا الهامة التي تواجه البلدان الاعضاء في الاكوا. وقد عولجت هذه القضايا وغيرها في اطار برامج عمل اللجنة لفترة السنتين، وترفع تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذها الى اللجنة في دوراتها السنوية.

٣- ومن اهم القضايا التي تشغل بال واضعي السياسة العامة والمشتغلين بالتخطيط على السواء قضية التعاون والتكامل الاقتصادى في غربي آسيا. وهذه هي القضية التي تم اختيارها بناء على ما جاء في الفقرة (٤) من القرار ١١٩ (د-١٠)، حيث انها تغطي العديد من مجالات الانشطة على الاصعدة الاقليمية وشبه الاقليمية والوطنية.

٤- والجدير بالذكر ان البحث عن صيغ متنوعة من اشكال التعاون والتكامل الاقتصادى فيما بين بلدان غربي اسيا ليس ظاهرة جديدة. فقد شهدت بلدان المنطقة، منذ قيام جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ وحتى اوائل السبعينات تجارب عديدة في هذا المجال صادفت درجات متفاوتة من الحماس والنجاح. وجربت هذه البلدان اساليب عديدة كان من ابرزها تحرير التجارة وتيسير تدفقها. الا ان هذا النهج العام كان طموحا وشاملا سواء من ناحية الاهداف او النطاق الجغرافي، كما كانت المقترحات المطروحة تفتقر عموما الى المرونة اللازمة التي تراعي اوجه التمايز بين اوضاع مختلف البلدان، وكانت تلك المقترحات تطرح على اساس الالتزام بها جميعا او رفضها جميعا، حيث لم يترك للاطراف المحتملة الخيار في قبول الاجزاء التي كانت مستعدة لقبولها مما كان ينال من فعاليتها. والشاهد على ذلك هو اتفاقية السوق العربية المشتركة التي ظلت محدودة في عضويتها وفعاليتها بالرغم من مجهودات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على مدى عقدين من الزمان. ومن سلبيات هذه المجهودات السابقة ايضا ان القرارات التي كان يتخذها الجهاز المؤسسي (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية) لم تكن ملزمة للبلدان الاعضاء. بمعنى ان الاعتبارات السياسية كانت تطغى على الاعتبارات الفنية.

٥- وقد اعتمدت هذه التجربة الى حد كبير على العمل المشترك بين الحكومات مما كان يعكس في الغالب الفلسفات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في ذلك الحين في البلدان الاكثر نشاطا في المنطقة وهي مصر والعراق والجمهورية العربية السورية. ومن هنا كانت النظرة الاساسية الى التعاون الاقتصادي الاقليمي على انه مسألة مشتركة بين الحكومات لا يقوم القطاع الخاص فيها الا بدور محدود. فضلا عن ذلك فقد حد من فعالية هذه المجهودات غياب مجموعات المصالح مثل اتحادات المنتجين التي برزت بعد تلك الفترة.

٦- وكانت الاتجاهات التي أشرنا اليها تعكس التفكير السائد في مجال التعاون الاقليمي في ذلك الوقت، حيث أوكل الدور الرئيسي لتحرير التجارة والاجراءات الحكومية. ولا بد ان الخيارات كانت محدودة بسبب نقص الموارد المالية.

٧- ولكن تعديل اسعار النفط في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ والتراكم اللاحق للموارد المالية قد غيّر المعادلات القديمة وأتاح آفاقا واسعة للتعاون. كما زاد من الاهتمام الموجه الى تعزيز التعاون في مجال الانتاج واقامة المؤسسات اللازمة واعمال التشريعات المساندة لتلك الجهود. ومع ذلك فلم يطرأ تغيير كبير على خطوط العمل القديمة وهي تحرير التجارة وحرية انتقال رأس المال. والدليل على ذلك الاتفاقية التي استحدثت مؤخرا لتسهيل وتطوير التجارة بين الدول العربية بدلا من اتفاقية عام ١٩٥٣، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية التي حلت محل جميع الاتفاقيات السابقة في هذا الصدد. ومع ذلك لم يصادق الكثير من البلدان على الاتفاقيتين، الا انه من المؤشرات الدالة في هذا الصدد اهتمام بلدان الخليج بالاتفاقيتين حرصا منها على تأمين منافذ لصادراتها النامية من البتروكيماويات اساسا، وعلى تعزيز مناخ استثماري صحي في المنطقة.

٨- من جهة اخرى تتميز المرحلة الحالية من التعاون الاقتصادي العملي بعدد من الملامح التي اخذت تبرز بشكل محدد منذ منتصف السبعينات، وستكون لها آثار بعيدة على المدى الطويل، منها زيادة الاهتمام بالتعاون شبه الاقليمي، وتزايد مشاركة القطاع الخاص في مجالات التعاون والاحساس العام بأهمية المشروعات المشتركة كدعامة اساسية لتعزيز التعاون الاقليمي، وهناك ايضا تدفق رأس المال من بلدان الفائض الى بلدان العجز مع تدفق العمالة في الاتجاه المعاكس، اضافة الى قيام مؤسسات التعاون والدفعة القوية التي يعطيها العمل السياسي لمجهودات التعاون.

٩- يمكن ارجاع العديد من هذه الملامح الى بروز البلدان المنتجة للنفط في الخليج كقوة اقتصادية ومالية ذات نفوذ ضخم في المنطقة.

ألف - التعاون شبه الاقليمي

١٠- كان من اهم التطورات في هذا المجال قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٥ آيار/مايو ١٩٨١، وهو يضم الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية.

١١- ورغم ان قيام مجلس التعاون الخليجي جاء في الاساس نتيجة للاهتمامات الخاصة بمنطقة الخليج فان آثاره على التعاون الاقتصادي في غربي آسيا وعلى النطاق العربي الواسع لا يمكن التهوين منها، ذلك لأن الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي تشكل قوة اقتصادية ومالية كبيرة بوصفها مانحة للمعونات وسوقا للسلع والخدمات والعمالة. وفي هذا الاطار يمكن ان تنجم عن سياساتها الاقتصادية آثار واسعة النطاق على البلدان الاخرى في المنطقة.

١٢- أحرز المجلس منذ قيامه قبل ثلاث سنوات انجازات حافلة شملت الغاء الرسوم الجمركية على تجارة المصنوعات داخل البلدان الاعضاء اضافة الى حرية انتقال المواطنين وحرية الممارسة المهنية، والهدف انشاء المشروعات التجارية والاتفاق على تعريفة خارجية مشتركة، وتنسيق السياسات في عدد من القطاعات وانشاء مؤسسة الخليج للاستثمار برأس مال مصرح به بلغ ٢ر١ مليار دولار.

باء- مشاركة القطاع الخاص

١٣- ظلت الحجج الداعية لاسناد دور أنشط الى القطاع الخاص في مجال التعاون الاقتصادي الاقليمي تقوى باستمرار في السنوات الاخيرة الى ان لقيت الدعم الصريح من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية، ويكمن تفسير ذلك في تغيّر معطيات الواقع الاقتصادي بما في ذلك امكانيات القطاع الخاص وقدراته المتزايدة على تعبئة واستثمار المدخرات الضخمة وتركيز الاموال المستثمرة (العامة والخاصة) في اقتصادات موجهة أساسا نحو السوق وكذلك "المناخ الاستثماري" المغرى بشكل عام السائد في الاقتصاديات المهيأة بنفس القدر. ولما كانت القضية هي كيفية الاستفادة القصوى من هذه الامكانيات فقد انعقدت الامال في هذا الخصوص على المشروعات العربية المشتركة.

جيم- المشروعات المشتركة

١٤- عند استعراض عمليات المشروعات العربية المشتركة يبرز عدد من القضايا المتعلقة بتكوينها وتشغيلها ومن ثم فعاليتها.

١٥- وتركز اهداف بعض المشروعات الرئيسية المشتركة بين الحكومات الى حد كبير على الاعتبارات "الاستراتيجية" مثل تدريب القوى العاملة واكتساب الخبرة الفنية. ويبدو ان القائمين عليها قد أغفلوا في بعض الحالات أهمية البعد المتعلق بالربحية المالية، مما أدى الى صعوبات في تقييم فعالية هذه المشروعات وهو امر ينبغي قدر الامكان تفاديه.

١٦- كما ان بعض المشروعات المشتركة بين الحكومات تبدو وقد اتخمت بالموارد المالية بالنسبة لقدرتها على الانفاق، على نحو ما اثبتت التجربة حتى الان. ويمكن ارجاع ذلك جزئيا الى الطبيعة الشاملة لاختصاصاتها في حين ان الاستخدام السريع والفعال للموارد يمكن تحقيقه بتحديد أدق لنطاق عمليات تلك المشروعات.

١٧- ومن المشاكل التي تثير القلق في شأن المشروعات المشتركة مدى الصلة بين ملكية رأس المال وانتقاء الكوادر الادارية العليا، وكذلك احتمال تدخل الحكومات في عمليات المشروعات. فبالنسبة للنقطة الاولى يلاحظ انه لا توجد بالضرورة صلة مباشرة بين ملكية رأس المال وبين توفر المهارة الادارية. اما التدخل الحكومي فيخشى منه ان يفرض قيودا على حرية اتخاذ القرار.

١٨- ويبدو ان قوة الدفع التي كانت وراء انشاء مشروعات كبيرة مشتركة بين الحكومات ذات اختصاصات واسعة، والتي بلغت ذروتها في منتصف السبعينات، قد هدأت بعض الشيء. ويعزى ذلك الى حد كبير الى ضعف الحماس للمشروعات المشتركة التي تتسم بضخامة حجم العضوية ومن ثم بتشتت قوة اتخاذ القرار وبمهام واسعة النطاق، في الوقت الذى شهد بروز تكوينات أكثر جاذبية تتميز بقلة الاعضاء وبمشاركة من القطاع الخاص وباختصاصات اكثر تحديدا.

١٩- وتتعرض المشروعات المشتركة لمنافسة خطيرة من المشروعات الوطنية المماثلة ذات الاستثمارات الضخمة والقدرة على المنافسة العالمية، او ذات التوجه التصديرى الاقليمي. وفي المقابل فان استثمار تجربة المشروعات الوطنية قد أثبت جدواه كما يتضح من تجربة الشركة العربية المتحدة للملاحة حيث يمكن تفادى ضرر المنافسة وتأمين الوصول الى الاسواق عن طريق المشاركة مع المشروعات القائمة على نحو ما قامت به مثلا المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بمشروع الومنيوم البحرين.

٢٠- واذا كانت مطالبة المشروعات المشتركة كثيرا ما تطالب بالمعاملة التفضيلية على اساس مقولة الصناعة "الوليدة"، الا انه ينبغي دراسة هذه المطالبات على اساس كل حالة على حدة. الا ان المطالبة بالدعم الحكومي تسندها حجة اقوى في حالة المشروعات المشتركة التي ينتج عن عملياتها فوائد للاقتصاد الوطني دون ان يظهر ذلك عادة في حسابات الربح والخسارة لتلك المشروعات (ومن ذلك التدريب على سبيل المثال).

٢١- وتكشف تجربة الانواع القابضة من المشروعات المشتركة في انشاء مشروعات من "الجيل الثاني" عن تفاوت ملحوظ من حيث الانجازات والنهج المتبع. لقد كانت مشروعات "الجيل الثاني" هذه مشروعات قطرية في نطاقها بشكل عام هادفة الى تلبية الاحتياجات المحلية اساسا، وفي بعض الحالات (الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية مثلا) ظهر تفضيل حاسم للمشروعات المملوكة ملكية تامة او المملوكة لغالبية المساهمين. وفي حالات اخرى، كان التفضيل لملكية أقلية المساهمين كما هي الحال في الشركة العربية للتعدين او خليط من ملكية اقلية الاسهم مع توفير القروض المطلوبة كما هي الحال في الشركة العربية للاستثمار.

٢٢- ومع تساوى الظروف، فان الملكية التامة او مشاركة الغالبية المساهمة انما تعني دورا أنشط في تطوير المشروع من مرحلة التصور الى مرحلة التشغيل وهو امر يتيح امكانات التعلم بالممارسة ويتفق ذلك مع الهدف المنشود من المشروعات المشتركة القابضة التي تكون بمثابة معامل تفريخ لمشروعات جديدة . ويمكن تحقيق هذا الهدف ايضا اذا كانت مشاركة اقلية الاسهم والخبرة المرتبطة بها ضرورية لانشاء احد المشروعات، وفي هذه الحالة يمكن سحب المشاركة نهائيا لتحرير الموارد بغية استخدامها في مجالات جديدة .

٢٣- ظل نطاق عمل بعض المشروعات الضخمة المشتركة بين الحكومات واسعا فيما يتعلق بالعمليات التي دخلت فيها ، مما أضاع عليها فرصة التعلم بالممارسة ، ولهذا ما برحت التجربة التي عاشتها والتقدم البطئ الذى احرزته يدفعان الى تضييق مجالات عمل تلك المشروعات، ويمكن تحقيق ذلك في عديد من الحالات دون اللجوء اساسا الى تخصيص موارد جديدة ،وذلك عن طريق اعادة توزيع الاموال غير المستخدمة .

دال - انتقال الموارد

٢٤- ربما كانت التدفقات المالية هي أبرز ملامح العلاقات الاقتصادية بين بلدان غربي آسيا في السنوات الاخيرة ،وقد أثرت هذه التدفقات الى حد كبير على ميزان مدفوعات بلدان العجز وعلى قدرتها على الاستيراد.الا ان تدفق الاموال بغرض الاستثمار بقي محدودا مما يعكس تردد القطاع الخاص في المغامرة خارج الحدود الوطنية ، وهيمنة الاعتبارات غير الاقتصادية ونتج عن ذلك تقديم المساعدات في غير مجال المشروعات وخاصة لدعم الميزانية وميزان المدفوعات ضمن اطار انفاق المعونات الرسمية .

٢٥- واكثر من ذلك، فان المعونة الرسمية لم تكن تقدم بعامة من منطلق اقليمي انمائي طويل الاجل، وانما كانت تتأثر بشكل قوى بالحجم المتوافر لدى الطرف المانح من عائدات التصدير، مما ادى الى عدم انتظام التدفقات بل والى انقطاعها في بعض الحالات، ثم لتعرضها لتغيرات كبيرة في احجامها بمرور الزمن.

٢٦- ان امكانيات تخصيص مبالغ كبيرة من المعونات الرسمية لمشروعات استثمارية ستعتمد الى حد كبير في ظل السياسات الحالية على قدرة وكالات المعونة العربية الوطنية منها او المتعددة الاطراف على المبادرة الى منح قروضها وتقديم مساعداتها الفنية . وسيشكل ذلك بالتالي دالة على مدى توافر المشروعات الملائمة والخبرات اللازمة لتولي امر هذه المساعدات المقدمة . وفي الوقت الذى تم فيه احراز تقدم ملحوظ في هذا الشأن، فلا يتوقع انطلاق هذه العملية في مجراها السليم الا بشكل تدريجي.

٢٧- وجهت الحكومات معظم معوناتها الاستثمارية عن طريق مؤسسات المعونة الوطنية او المتعددة الاطراف وكذلك عن طريق الاسهام في المشروعات المشتركة . وينبغي ملاحظة ان كثيرا من هذه المشروعات المشتركة جاء نتيجة لتقارب سياسي. واذا ما قدر الاستمرار للسياسات الحالية ،ينبغي توجيه الجهود نحو حث القطاع الخاص على زيادة استثماراته في المشروعات الانتاجية داخل المنطقة

٢٨- ويواجه تدفق رأس المال الخاص بعض المعوقات التي تتفاوت من بلد لاخر، وتنشأ هذه المعوقات اما من انعدام الفرص الاستثمارية او غياب المعلومات عنها وكذلك من وجود ما أصبح يسمى " بالمناخ الاستثماري غير الملائم" وهو تعبير يرمز بنفسه لحشد من العوامل الاقتصادية والسياسية. ولا يكفي في هذا الخصوص اقتراح انشاء المؤسسات في بلدان الفائض لجمع وتوجيه المدخرات الخاصة، اذ تشير التجربة في هذا المجال ان المدخرات التي تتم تعبئتها بهذا الشكل تستثمر بأحجام كبيرة خارج المنطقة العربية، وان الاستثمار المباشر والمشاركة في رأس المال على نحو ما شهدته المنطقة قد تركزت في بلدان قليلة واتجهت نحو العقارات والتنمية العقارية والقطاع المصرفي ومن المستبعد ايضا ان يأتي الحل عن طريق سن تشريعات جديدة او انشاء مؤسسات لضمان سلامة الاستثمار رغم ان هذه الخطوات مفيدة بكل تأكيد. ان القضية الاساسية هي كيفية تجاوز الحاجز " النفسي" الذى يمنع تدفق رأس المال الخاص وسيعتمد ذلك الى حد كبير على حث الحكومات في الدول المستفيدة على اعلان سياسات واضحة ومحددة وثابتة فيما يتعلق بدور القطاع الخاص باعتبار ان بناء الثقة أمر يتم بالتدريج.

هاء- انتقال العمالة

٢٩- ربما كانت ظاهرة انتقال العمالة الكثيفة اقل بروزا من ظاهرة التدفقات المالية وان كانت لا تقل عنها في الاهمية. وتتميز هذه الظاهرة بانتقال الايدى العاملة من بلدان فائض العمل الى منطقة الخليج الفرعية. ولا تقتصر اهمية تدفقات العمالة داخل المنطقة على ما تساهم به في المجهودات الانمائية بالبلدان المستقبلة لها او في دعم ميزان المدفوعات وزيادة المدخرات في البلدان المرسلة لها، وانما تكمن اهميتها ايضا في حقيقة ان تحويلات العمال المغتربين تمثل دخلا مكتسبا من تقديم خدمات للبلد المضيف. وبالتالي فهي على الارجح اقل تأثرا بالاعتبارات غير الاقتصادية، وذلك على العكس من معظم التدفقات المالية التي تشكل تمويلات غير قابلة للسداد، الامر الذى يجعلها عرضة للتقلب وعدم الاستقرار.

٣٠- وفي الوقت الذى أفاد فيه تدفق العمالة داخل المنطقة كلا من البلدان المرسلة والمستقبلة، فان التدفقات الكثيفة من العمالة التي شهدتها السنوات الاخيرة كانت تنطوى بدورها على سلبيات بالنسبة لكلتا المجموعتين من البلدان: كان على البلدان المستوردة للعمالة ان تتحمل تكاليف اقتصادية واجتماعية وسياسية متزايدة كنتيجة لايوائها اعدادا كبيرة من الوافدين، فيما ادى ضغط الطلب بالدول المرسلة للعمالة الى ان تتحول هي نفسها الى مستوردة لانماط معينة من الايدى العاملة وتسبب ذلك في ظهور آثار غير محمودة، منها مثلا انخفاض الناتج الزراعي وارتفاع الضغوط التضخمية. وزيادة على ذلك، فان الاحتياجات الحالية لبعض البلدان المستوردة للعمالة تظهر تحولا في نوعيات المهارات المطلوبة وقد تحل العمالة غير العربية المتنافسة والرخيصة محل العمال الذين ينتمون الى المنطقة. وبالرغم من هذه الاثار غير المرغوبة، فان الانتقال الكثيف للعمالة داخل المنطقة قد رتب وضعا يتميز بالاعتماد الايجابي المتبادل بالنسبة لجميع بلدان المنطقة.

٣١- ان علاقة العرض والطلب على العمالة الناشئة حاليا داخل بلدان المنطقة ، والنقص المطرد في مساهمة المنطقة في توفير العمالة ، مع الاختلال المطلوب والمتاح من المهارات على صعيد المنطقة وتوفيرها - كل ذلك يدعو لبذل جهد منسق من قبل البلدان المستوردة والمصدرة للعمالة لوضع تصور طويل الاجل لاحتياجات المنطقة من القوى العاملة والأفضل الطرق لتلبيتها . ويمكن ان يبدأ هذا المجهود البناء بتخطيط للقوى العاملة على المستوى الوطني،وبرسم مجالات الاولوية في هذا الصدد مع التحديد الواضح لسياسات الاستخدام . ويمكن بعد ذلك للبلدان المعنية ان تدخل في اتفاقيات ثنائية تتضمن تدابير قانونية تهدف لمراقبة تدفق العمالة عبر الحدود الوطنية . كما يمكن لهذا الترتيب ان يتيح لها ايضا استغلال مزيتها النسبية في تعزيز التعاون بينها وحماية حقوق العمالة العربية في مواجهة العمالة غير العربية . وزيادة على ذلك،يتطلب الامر بذل مجهودات منسقة لزيادة التعاون في المجالات التعليمية والعلمية والفنية . ولا شك ان التقدم على هذه الجبهات جميعا سيوفر القاعدة الاساسية لبدء العمل الجماعي ضمن اطار الاتفاقيات المتعددة الاطراف على المستوى الاقليمي.

٣٢- ان التوصل الى اتفاقيات ثنائية واتفاقيات متعددة الاطراف تعني العمليات المخصصة لتنظيم انتقال العمالة داخل المنطقة وتقوم على سياسات أفضل تخطيطا وأحكم تنظيما ، سيساعد في موازنة التقلبات الحاصلة ، ويزيد من امكانيات التنبؤ بحجم التحويلات المالية المتوقعة كما يخفف من المشكلات الناجمة عن ضرورة استيعاب العمال" العائدين" الى اوطانهم كما يساعد ايضا على التخفيف من خفض التكاليف الاجتماعية المرتبطة بتدفقات العمالة على هذا النحو الكثيف .

٣٣- لقد أضحت ضرورة العمل في هذا الشأن أكثر الحاحا بسبب التباطؤ الحاصل مؤخرا في خطى النشاط الاقتصادي في البلدان المستوردة للعمالة ، والذى ظهر أثره فعلا في انخفاض تحويلات العمال.

واو- بناء المؤسسات والتغييرات المؤسسية

٣٤- تبدو المنطقة فيما يتعلق بعدد النشاطات المتوقعة حافلة بالكثير من المؤسسات سواء كانت مؤسسات تنسيقية عاملة في مجالات التنسيق او مجالات التمويل الانمائي.وبدلا من الجدل حول انشاء مؤسسات جديدة يمكن ان تتركز الجهود بشكل أجدى على تطوير فعالية المؤسسات القائمة مع ايلاء اهتمام خاص لتنمية القوى العاملة التي تشكل بحد ذاتها اهم المشكلات في هذا الصدد. كما يمكن توجيه الجهود ايضا لتفادي الازدواجية في عمل المؤسسات ، مع حشد الخبرات المتاحة عن طريق التنسيق الوثيق بين الاطراف كما حدث بين صناديق التنمية .

٣٥- وعلى مستوى الاجهزة الحكومية المشتركة والمعنية بالتعاون الاقليمي يستلفت الاهتمام اعادة التأكيد على دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية بوصفه محور التعاون الاقتصادي العربي بحكم عضويته الشاملة التي تضم بلدان الخليج المصدرة للنفط على خلاف الحال بالنسبة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

ز اى - العوامل السياسية

٣٦- عملت الاعتبارات السياسية لصالح التعاون الاقتصادي العربي وضد مصالحه ايضا . الا ان اثرها كان سلبيا بشكل عام مما أحبط كثيرا من مبادرات العمل في هذا الميدان. وقد نتج هذا الاثر السلبي اساسا عن ضعف الالتزام السياسي لدى الاطراف عموما ، الامر الذى أعاق تنفيذ الخطط والمشاريع ،كما تولدت الشكوك حول مدى استمرار ترتيبات التكامل،وذلك نتيجة لتغير وتذبذب العلاقات السياسية .

٣٧- من هنا باتت القضية الاساسية المطروحة حاليا هي كيفية عزل مجودات التعاون الاقتصادي على مختلف المستويات عن تقلبات العلاقات السياسية . ومن وسائل تحقيق ذلك تفادي الالتزام المتعجل التي تدفع اليه الاعتبارات الآنية حيث يمكن الالغاء الاتفاقيات ذات الصلة ان يحدث أثرا لسبيا متراكما على التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز التعاون. اما الاسلوب الاخر فهو تأمين المصلحة الاقتصادية وقوة الدفع الكافية حتى يمكن تقليل فرص نقض الاتفاقات والرجوع عن الالتزاماته. ان العلاقات السياسية المتوترة بين الاردن والجمهورية العربية السورية مثلا لم تمنع قيام عدد من المشروعات المهمة المشتركة (الشركة الصناعية السورية الاردنية مثلا)، التي نشأت ضمن اطار اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجارى المعقودة بين البلدين عام ١٩٧٥، ولم تحل دون توسيع نشاطاتها .